### دعا إلى عدم جلد النفس حول هجرة اليد العاملة

# وزير الشؤون لـ«الوطن»: قانون العمل للقطاع الخاص على طاولة الحكومة خلال ثلاثة أشهر

محمود الصالح

كشف وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي المنجد عن وضع النسخة الأولية من تعديل قانون العمل في القطاع العام رقم ١٧ في المناقشة على مستوى الحكومة خلال ثلاثة أشهر، وأضاف وزير الشؤون في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن هذا القانون يتم العمل لإنجازه بالتشارك بين أطراف العمل الثلاثة الحكومة والعمال وأرباب العمل، وهناك طرق عمل مختلفة لإنجاز هذا القانون الذي سيكون صفره ما توصلت إليه كل الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بمنظومة العمل، لأن هذه الاتفاقيات التي أقرت صدقت عليها سورية، وستشكل الأساس لبناء هذا القانون، وهذا سيشكل انطلاقة صحيحة في هذا الإطار، لأن هذه الاتفاقيات لم تصل إليها إلا بعد حوار طويل بين الحكومات والعمال وأرباب العمل.

وأكد الوزير أن كل ماله علاقة بالخصوصية السورية في هذا الإطار سيتم أخذه بعين الاعتبار، وستكون هناك تعديلات أساسية على القانون ١٧ وخاصة فيما يتعلق بالغرامات والعقوبات لتكون موضوعية ومنطقية وتحقق الغاية من وجودها، وهناك تعديلات تتعلق بحقوق العمال بما يتناسب مع متطلبات العصر واختلاف واقع سوق العمل وهناك تعديلات تتعلق بحماية أرباب العمل لمساعدتهم وتشجيعهم للاستثمار في العمالة.

وحول تعويض الفاقد في القوى العاملة وخاصة المهنية والخبيرة منها أوضح المنجد أن هناك مراكز التمكين والتدريب المهني المنتشرة في جميع المحافظات، والتي تعمل على تأهيل الأيدي العاملة بما يتطلبه سوق العمل، ولدينا برنامج قائم ومستمر لترميم العجز في اليد العاملة، يهدف إلى دراسة احتياجات السوق وتوجيه عمليات التأهيل والتدريب لتوفير هذه الاحتياجات.

وزير الشؤون أكد أن ظاهرة نزف اليد العاملة معقدة ومتشعبة وبعد ١٢ سنة حرب لن يتم التعاطي معها بشكل نظري، لأن هناك واقعاً فرض نفسه، وهناك معطيات مختلفة موجودة.

وقال المنجد: علينا عدم جلد أنفسنا في هذا الجانب لأن ظاهرة هجرة اليد العاملة في سورية ليست جديدة بل موجودة منذ أكثر من مئة عام، وهي ليست وليدة اللحظة، ولكنها تضخمت في هذه الفترة بسبب عوامل إضافية، ونحن في سورية نتعاطى مع ذلك قدر الإمكان بموضوعية وعدم إطلاق شعارات رنانة لنكون عمليين على الأرض.

هذا وكان الاتحاد العام لنقابات العمال قد أقام ورشة عمل لتفعيل التلمذة الصناعية «المهنية» التي كانت إحدى توصيات مؤتمر العمل الدولي بدورتيه ١١٠ و١١١ لعامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، حيث حظيت هذه التوصية بمصادقة معظم دول العالم الأعضاء ومن بينها سورية، وتهدف هذه التوصية إلى معالجة مشكلة عدم تطابق المهارات والنقص في المهارات ما يتطلب تطوير التلمذة الصناعية الجيدة التي توفر فرصاً للناس من جميع الأعمار لكي يكتسبوا المهارات أو يعيدوا اكتسابها أو يرتقوا بها بشكل مستمر. وعليه فقد أصبح لزاماً الشروع في الحوار الاجتماعي الذي يتضمن الحكومة السورية والاتحاد العام لنقابات العمال وغرف الصناعة والتجارة والزراعة، وذلك لإعداد صك تشريعي يلحظ مفهوم التلمذة الصناعية «المهنية» وفقاً للتوصية المصدق عليها، وتغيير التشريعات المتعلقة بالتدريب والتأهيل لتصبح في إطار التلمذة الصناعية وكفالة حقوق المتلمذين، وفق «اتفاق التلمذة» الذي ينبغي أن يعقد بين المتلمذ ورب العمل قبل الشروع في التدريب.

### الأحداث الأخيرة تتصدر نقاشات مجلس محافظة السويداء

# أعضاء: لسنا مع رفع رايات حملها أعداء الوطن والعلم السوري الوحيد الذي يمثل أبناء المحافظة

## أمين فرع البعث: مطالب تحسين الوضع المعيشي محقة لكن ما حصل ابتعاد عنها

السويداء- عبير صيموعة

استحوذت الأحداث الأخيرة في السويداء على جميع مداخلات أعضاء مجلس المحافظة في دورته الخامسة اليوم.

وأكد جميع الأعضاء أنهم مع المطالب المشروعة بتحسين الواقع المعيشي ورفض قرارات رفع أسعار المحروقات وما له من انعكاس كارثي على مستوى المعيشة ضمن الواقع الاقتصادي الصعب الذي يواجهه جميع المواطنين على ساحة القطر ككل وليس في السويداء فقط.

وأكدوا أنهم ليسوا مع الأحداث التي أدت لرفع رايات حملها أعداء سورية والإرهاب الذي قتل ودمر وشرد المواطنين على امتداد الجغرافية السورية وإطلاق شعارات تمس بالسيادة الوطنية وإشارات بعيدة عن نهج وتاريخ المحافظة الوطني.

كما توجهت المداخلات بالشكر لكل رئيس دائرة ومؤسسة وكل موظف شريف توجه إلى عمله وتصدى لكل من حاول العبث والتكسير والحيلولة من دون القيام بأعمالهم ومهامهم ضمن الظرف الحالي.

وقام عضو مجلس المحافظة علي بلان برفع العلم السوري عالياً أثناء مداخلته مؤكداً أنه العلم الوحيد الذي يمثل جميع أبناء المحافظة مشيراً إلى تقصير جميع الجهات الحزبية والمحلية بالتصدي للمظاهر التي سادت في المحافظة إضافة إلى تقصير الوزارات في تحسين الخدمات وأولها وزارة الموارد المائية مستغرباً أن تقوم الحكومة بشراء القمح من الفلاحين بسعر ٢٧٠٠ ليرة للكيلو الواحد وبيعه للفلاح من مؤسسة إكثار البذار بأكثر من ٤٢٠٠ ليرة.

وأشار عضو المجلس منيف الجباعي إلى قيام وزارة الإدارة المحلية بالموافقة على تمويل بعض مشاريع الوحدات الإدارية التنموية والتي من المفترض وحسب قانون الإدارة المحلية العودة إلى مجلس المحافظة وهو المرجع الحقيقي للموافقة على أي من المشاريع التنموية لافتاً إلى ضرورة اعتماد النقل الجماعي للموظفين لضمان وصولهم إلى وظائفهم وأداء الخدمات المطلوبة منهم.

كما لفت البعض إلى تقصير الكوادر الحزبية والبعثية في التصدي لبعض العابثين ممن شاركوا في الحراك وقاموا بالتطاول على مؤسسات الدولة مطالبين بضرورة أخذ الجميع لأدوارهم الحقيقية بالتصدي لهذه المظاهر مع طرحهم لكثير من المطالب تتعلق بمياه الشرب والكهرباء ودعم الفلاحين والقطاع الزراعي بالمجمل.

كما أشار الأعضاء إلى ضرورة محاسبة المجموعات التي قام أفرادها بالاعتداء على صهريج المحروقات وحجزه إضافة إلى حجز سيارة إسمنت تتبع لمؤسسة العمران وحتى وإن جرى استرجاعها والتأكيد على أنها مظاهر غير مقبولة وهي مجموعات لا تمثل أهالي المحافظة ويجب أن تتم محاسبتهم ضمن القانون مؤكدين أن ما حصل أوصل المحافظة إلى حالة من الفوضى ستكون لها نتائج خطرة على كل أبناء المحافظة ولابد من النزول إلى الشارع ومخاطبة الجميع وإنهاء حالة الفوضى تلك.

أمين فرع الحزب فوزات شقير أكد أن الواقع المعيشي صعب ضمن الظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد وأن مطالب الشارع بتحسين الوضع المعيشي مطالب محقة إلا أن ما حصل ابتعاد تماماً عن تلك المطالب لافتاً إلى ضرورة العمل وتضافر الجهود لإنهاء حالة الفوضى التي يعيشها الشارع مع حماية جميع المؤسسات والدوائر لأنها وجدت بالأصل لخدمة الأهالي مع التأكيد على الابتعاد عن الصدام قدر الإمكان لأنه لا يمكن لأي مؤسسة من العمل ضمن هذه الأجواء مع الحرص التام على سلامة المواطنين جميعاً، مؤكداً الحرص على كرامة وسلامة أهل المحافظة.



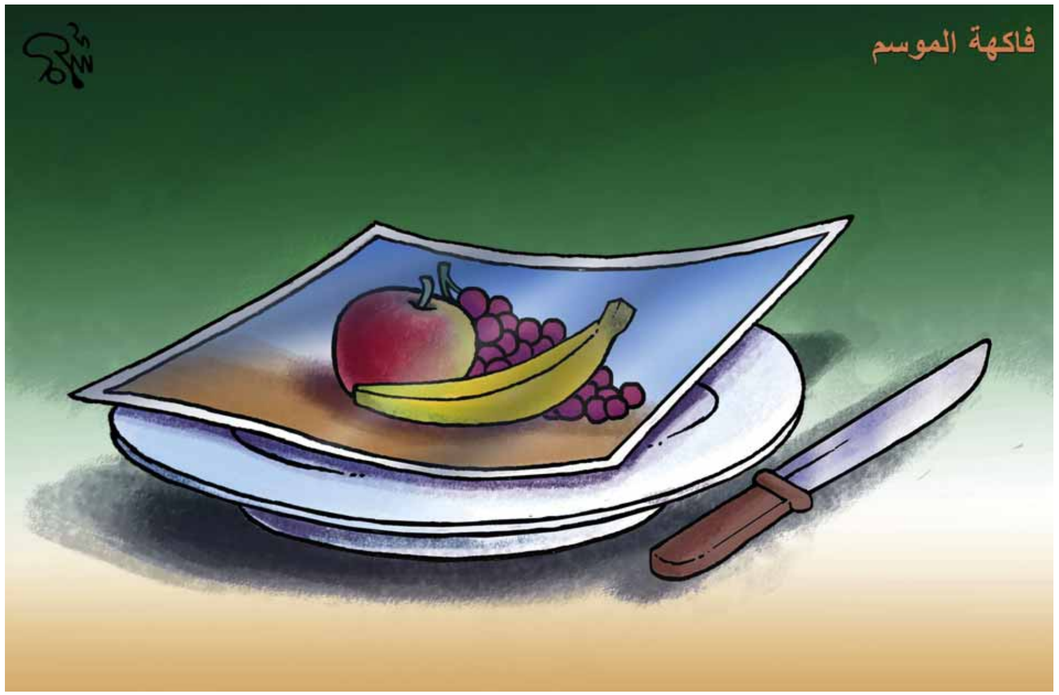


### معاينة الطبيب تتجاوز ٥٠ ألف ليرة في حمص

# نقيب أطباء حمص لـ«الوطن»: التسعيرة الجديدة ستصدر خلال الأسابيع القادمة

حمص- نبال إبراهيم

لم تسلم أسعار المعاينات الطبية التي يتقاضاها الأطباء الاختصاصيون من الارتفاع الجنوني الذي بات يطول كل شيء في محافظة حمص، ما يزيد من المعاناة النفسية والجسدية للمرضى نتيجة لتحملهم أعباء مالية مرهقة من معاينات طبية وأدوية وصور شعاعية وتحاليل وغيرها.

وتحدث عدد من المرضى ممن التقتهم «الوطن» بحمص عن معاناتهم الكبيرة من ارتفاع أجور المعاينات الطبية التي يتقاضاها الأطباء جراء الكشف عليهم والتي تصل إلى ما يزيد على ٥٠ ألفاً عند بعض الاختصاصيين منهم، وعدم قدرتهم على مجاراتها في ظل الواقع الاقتصادي الصعب.

من جهتهم بين عدد من الأطباء الاختصاصيين بحمص لـ «الوطن» أن الطبيب يتأثر بارتفاع الأسعار أيضاً حاله كحال كل مواطن في هذه المحافظة، ومن حقه رفع تعرفة المعاينة لتتماشى مع الظروف المعيشية الصعبة، مندّدين بالمغالاة الكبيرة بالتسعيرة لدى بعض الأطباء دون مراعاة ظروف المواطنين المادية.

من جانبه بين نقيب الأطباء في حمص الدكتور عزام النجار لـ«الوطن» أنه تم مؤخراً تشكيل لجنة مؤلفة من ١٥ طبيباً من كل المحافظات ومن وزارتي الصحة والتعليم العالي ونقابة الأطباء، وذلك لإجراء دراسة لوضع تسعيرة جديدة لمعاينات الأطباء، لافتاً إلى أن التسعيرة الجديدة ستصدر خلال الأسابيع القليلة القادمة وستكون عادلة وستراعي كلاً من المواطن والطبيب.

بدوره بين رئيس دائرة المشافي في مديرية صحة حمص الدكتور محمد الريس لـ«الوطن» أنه لم تصدر أي تسعيرة أو تعرفة جديدة للأطباء حتى تاريخه، وأن التسعيرة الحالية ما زالت منذ عام ٢٠٠٤ والتي كانت حينها نحو ٥٠٠ ليرة سورية.

وأشار إلى أنه يتم حالياً دراسة تعديل التعرفة من لجنة مشكلة بقرار من رئاسة مجلس الوزراء وتضم كلاً من وزارات (الصحة والتعليم العالي والمالية والتجارة والاقتصاد والخدمات الطبية العسكرية والخدمات الطبية لوزارة الداخلية) إضافة إلى نقابتي الأطباء والعمال وجمعية المشافي الخاصة، حيث تشمل تعديل جميع الإجراءات الطبية لتكون التعرفة منصفة للمواطن والطبيب معاً، مؤكداً أن الدراسة حالياً في مراحل المراجعة ليتم اعتمادها.

وفيما يتعلق بمن يتقدم بشكوى سواء إلى مديرية الصحة المعنية أو إلى ديوان وزارة الصحة بشكل مباشر، أكد الدكتور الريس أنه تتم معالجة الشكوى وفق القوانين والأنظمة، مع العلم أنه لم ترد أي شكوى إلى مديرية الصحة بحمص حول ذلك.

وبالنسبة لكشفية بعض الأطباء المرتفعة أوضح الريس أن هذا الأمر يتعلق ما بين الطبيب والمريض، وإن لم يشتكِ المريض فهذا يعود له، مع العلم أن أي شكوى تتم متابعتها وملاحقتها أصولاً من المديرية والوزارة.

> رئيس دائرة المشافي: الكشفية تتعلق بالطبيب والمريض وإن لم يشتكِ المريض فهذا يعود له